خلال لقائه بسفراء الدول الراعية للمبادرة

رئيس الجمهورية: نرفض نقل الحوار الوطني خارج اليمن

في لقائه بسفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية أغلق الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية الباب تماماً أمام الدعوات لنقل مؤتمر الحوار الوطني الشامل من صنعاء إلى خارج اليمن لمناقشة القضية الجنوبية، رافضاً المطالب التي رفعها بعض المعارضين في الخارج ولعقد جلسات الحوار الوطني حول القضية الجنوبية في إحدى العواصم العربية أو الخليجية.

وقلّل رئيس الجمهورية من أهمية اللقاءات التي تعقدها بين الحين والآخر شخصيات من الحراك الجنوبي في عواصم عربية، حيث حذّر من أي اعتبار للحوارات التي تجرى هنا وهناك خارج اليمن لبحث المشكلة الجنوبية أو غيرها، خصوصاً بعد إعلان الصريمة انسحابه من مؤتمر الحوار الذي كان يشغل فيه منصب نائب رئيس مؤتمر الحوار.

وقال رئيس الجمهورية لسفراء الدول الراعية للمبادرة الخليجية، "إن ذلك لا يعنينا ولا يعنيكم واعتبر أن ذلك يهدف إلى إحداث الإرباكات وأنه لا حوار إلا ما يجري هنا في الداخل وترجمة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة". مؤكداً في نفس الوقت أن الحوار مفتوح لمن اقتنع بالالتحاق به.

وبالتزامن مع تدشين مجموعات فرق العمل التسعة المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني للنزول الميداني لمختلف محافظات الجمهورية، اعتبر رئيس الجمهورية أن الحوار يسير من نجاح إلى نجاح. مشيراً إلى بدء نزول الفرق إلى المحافظات وسيكون لذلك معطيات مهمة جداً على صعيد التواصل واللقاء مع المجتمع وهو ما يساعد على صناعة الدستور الملائم والذي يحتاج إليه اليمن.

وتطرّق إلى مهام اللجان التي نزلت إلى الميدان بمختلف مسمياتها هو البحث عن الأسباب وليس النتائج، ذلك لأن البحث عن الأسباب يوفر الوقت ويشخّص المشكلة أو القضية.

ويعد الدستور الجديد أحد أهم مخرجات الحوار الذي انطلق في الـ ١٨ من مارس الماضي ولمدة ستة أشهر لصياغة عقد اجتماعي جديد وبناء الدولة المدنية الحديثة على أسس العدالة والمساواة والحكم الرشيد والحرية والديمقراطية.

وفيما يتعلّق بما تم اتّخاذه من قرارات وخطوات وإجراءات وفي مقدمتها إعادة الهيكلة في القوات المسلّحة والأمن والتي تتماشى مع ضروريات توفير الأجواء الملائمة من أجل سير الحوار الوطني الشامل دون توترات، قال الأخ الرئيس إن القرارات هدفت إلى "نزع التوترات من العاصمة صنعاء وتم اتخاذها في الوقت المناسب دون تسرّع أو تأخير"، وأشار أيضاً إلى التموضعات الجديدة لبعض الألوية العسكرية.

مؤكّداً أن كل ما يتخذ من خطوات وقرارات وإجراءات هو موجود في آلية المبادرة الخليجية، واعتبر أن اليمن قد خرج من خطر الحرب والانقسام إلى آفاق صنع الغد المأمول من أجل أن ينعم اليمن بالأمن والاستقرار والنظام والقانون.

وفي إشارة منه إلى الإتجاه إلى تطبيق اللامركزية فيما لو توافقت عليها مختلف القوى السياسية الممثّلة في مؤتمر الحوار الوطني كنظام للحكم في الدولة اليمنية القادمة، أشار رئيس الجمهورية إلى أن المركزية هي أم المشاكل ولو أن الصلاحيات موجودة في مراكز المحافظات لأمكن التوصل إلى حلول للكثير من القضايا والمشاكل.. وضرب على ذلك مثلاً بستة ملايين طالب يدرسون في مختلف المراحل الأساسية والثانوية وأربعمائة وعشرين ألف معلم وموظف في وزارة التربية والتعليم كيف يمكن أن تدار هذه العملية الواسعة من الانتشار الجغرافي الكبير وكيف يمكن أن تمضي العملية بصورة روتينية مع وجود المركزية مثلاً وهكذا في الكثير من الوزارات.. ونوّه الأخ الرئيس إلى أن لدى اليمن معاناة إضافية أخرى والمتمثلة بأكثر من مليون لاجئ من الصومال والقرن الأفريقي وهو ما يزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على الدولة التي تعاني أصلاً من مشاكل متفاقمة متعلّقة بزيادة الفقر والبطالة وتدني الخدمات الأساسية وضعف البنية التحتية.

خبراء دوليون يحاضرون حول هيكلة الدولة

الزوكا يؤكد مجددا حرص المؤتمر على إنجاح الحوار الوطني

جدد الأستاذ عارف الزوكا - الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - حرص المؤتمر وحلفائه على إنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وقال الزوكا في مستهل محاضرة لخبراء من فريق جمال بن عمر ألقيت الخميس بمقر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام: إن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه لم يكتفوا بتشكيل فريقهم في مؤتمر الحوار الوطني فقط وإنما شكلوا فرقاً مساندة لفريق المؤتمر وحلفائه في مؤتمر الحوار.

وفي المحاضرة التي حضرها الأمين العام المساعد لقطاع المرأة الدكتورة أمة الرزاق حمد ورئيس أحزاب التحالف الدكتور قاسم سلام وعدد من أعضاء اللجنة العامة وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني (المؤتمر وحلفائه) أكد عارف الزوكا أن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه حينما ذهبوا نحو المبادرة الخليجية فعلو ذلك من أجل الحفاظ على وحدة واستقرار وأمن اليمن.

وفي مستهل المحاضرة، رحب الأمين العام المساعد لقطاع الشباب والتعليم بالسيد جون باكر والسيدة ساكو من فريق جمال بن عمر في إطار الدعم الفني لدعم أطراف مؤتمر الحوار.

الى ذلك قال الخبير الدولي بالأمم المتحدة السيد جون باكر أن اليمن ليست الدولة الوحيدة التي تمر بالمرحلة الانتقالية.. مستعرضاً تجارب عالميه للمملكة المتحدة وايرلندا وكندا.

وأشار جون باكر إلى أن اليمن فريدة من نوعها ومتميزة وفقاً لعوامل ديموغرافية وتاريخية واجتماعية وهي عوامل خاصة باليمن ولا تنطبق على الدول الأخرى.

وأوضح في محاضرته أن الحل في اليمن يجب أن يكون قائماً على قاعدتين الأولى أن اليمن دولة ذات سيادة وهي من يقرر أمورها والثانية ينبغي أن يكون الحل بناء على رغبة الشعب وهي قاعدة تأتي من ميثاق الأمم المتحدة، مشدداً في هذا الصدد على أهمية مراعاة اختلاف الاحتياجات للسكان المحليين والمصالح المختلفة والطموحات.

كما لفت الخبير الدولي إلى أن التحدي في اليمن يتمثل في كيفية هيكلة الدولة بحيث تستجيب لكافة الاحتياجات والمصالح المختلفة , وأضاف :"ليس فقط هيكلة الدولة بطرق متعددة وإنما على مستويات مختلفة".

واستعرض عدداً من التجارب الدولية في أنظمة الحكم مقترحاً تجاهل المسميات والتركيز على احتياجات الناس وصولاً إلى الحل اليمني الذي قد يشبه ولا يشبه الفيدراليه.قائلاً "سبب وجودك في الحكم هو خدمة الناس وليس التنظير السياسي».

من جانبها استعرضت الخبيرة الدولية ساكو بعض التجارب الدولية لإجراء إصلاحات استهدفت تحقيق الاستقرار السياسي في تلك الدول، مشيرة إلى أنه ليس من المهم أن يكون البلد صغيراً أو كبيراً إذا ما تظمنت الحلول تلبية احتياجات الناس.

وفي مداخلتهم خلال المحاضرتين أجمع عدد من أعضاء مؤتمر الحوار وأعضاء الفريق المساند (المؤتمر وحلفائهم) على واحدية الهوية اليمنية واختلاف وخصوصية المشكلة اليمنية عن بقية دول العالم.. منوهين إلى أن التحدي الحقيقي في اليمن هو اقتصادي بالدرجة الأولى.

وفي ختام المحاضرتين أكد عبدالرحيم صابر مدير مكتب جمال بن عمر أن اطروحاتهم محكومة بقرارات مجلس الأمن وأن الامثلة التي تطرق إليها الخبراء هي للاستئناس بها فقط وليست وصفات جاهزة وأن مهمتم تقتصر على تقديم الدعم الفني وأن الحلول ستكون يمنية.

مصدر بمكتب رئيس المؤتمر يؤكد أن الارياني يمارس كافة صلاحياته التنظيمية

نفى مصدر موثوق في مكتب الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- ما تناقلته الصحف حول اقصاء وعزل الدكتور عبدالكريم الارياني -النائب الثاني لرئيس المؤتمر- من رئاسة فريق المؤتمر الشعبي العام وكذا تجريده من صلاحياته التنظيمية .

واكد المصدر ان الخبر عار من الصحة وليس له اساس.. مشيراً الى ان صحيفة «أخبار اليوم» التي يجري تمويلها وتوجيهها لاشاعة الأخبار الكاذبة والترويج للأباطيل بهدف خلق مناخ سياسي متوتر لا تستفيد منه غير القوى التي من مصلحتها ابقاء الساحة السياسية وأجواء الحوار معكرة لتحقيق مكاسب سياسية لقوى الفساد وعناصر التأزيم.

وأشار المصدر الى أن الدكتور عبدالكريم الارياني -النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام- يمارس كافة صلاحياته التنظيمية ومازال على رأس فريق المؤتمر الشعبي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

وعلى ذلك الصعيد نفى مكتب رئيس المؤتمر الشعبي الزعيم علي عبدالله صالح -أن يكون النائب الثاني لرئيس المؤتمر- الدكتور عبدالكريم الارياني قدم استقالته من رئاسة مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر، التابعة للمؤتمر الشعبي العام، وستكون غير مقبولة اذا قُدّمت".

قائلا: لم نتلقّ سوى استقالة مدير عام المؤسسة عادل قائد، وهي استقالة ستخضع للنقاش داخل مؤسسات المؤتمر التنظيمية..

الميثاق
نائبا مدير التحرير
عبدالولي المذابي
يحيى علي نوري
سكرتير التحرير
توفيق عثمان الشرعبي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
■ الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠»دولار
■ الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠»ريال
العنوان:
الجمهورية اليمنية – صنعاء– منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري..
تليفون: (٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٨)
فاكس: (٢٠٨٩٣٣)– ص.ب: (٣٧٧٧)